

هذا الكتاب

يجد الكاتب لسيرة الشيخ محمد الأحمدي الظواهري نفسه في موقف صعب نسبياً، ذلك أن هذا الشيخ وجد وعاش ونشط في عهد ثورة مستمرة، وكانت هذه الثورة تتوجه في كثير من الأحيان ضده هو أيضاً، ومع أنه لم يكن مسئولاً مسئولية مباشرة ولا كاملة ولا جزئية عن الأحوال التي تطالب الثورة بالقضاء عليها، فإنه أصبح محور هذه الثورة بطريقة أو بأخرى.

فالطلاب ومن قبلهم شباب العلماء، بل بعض شيوخهم، يطالبون بخروجه من منصبه حتى يعود شيخ آخر كان قد أخرج من هذا المنصب بعدما بدأ سياسة إصلاحية، وكانت الدعوة للشيخ الآخر طاغية لا تبقى ولا تذر، ولم يكن هناك مبرر لكل هذا الطغيان في الدعوة إليه، لكن الظروف ساعدت على أن تمضى الأمور في هذا الاتجاه، وهكذا أصبح كل أمل في إصلاح هنا أو هناك يرتبط تلقائياً مع المطالبة بعودة المراغى إلى مشيخة الأزهر وخروج الظواهري، على الرغم من أن طبائع الأمور لا تحتل مثل هذا الربط، لكن استمرار الدعوة للمراغى طيلة أكثر من خمس سنوات كانت كفيلة بأن تصنع هذا الموقف الأسطوري على الرغم من كل الحقائق.

ومن العجيب، وكم في التاريخ من عجائب، أن الظواهري نفسه كان هو الذى تولى إصدار كل قرارات الإصلاح الجذرى فى الأزهر، وكان هو الذى أنشأ الجامعة الأزهرية وكلياتها الثلاث، وكان هو الذى وضع لهذه الكليات مناهجها

وبرامجها، بل مبانيها وهيئاتها، لكن أحداً لم يعن بدراسة فكر الرجل الذى تولى هذا الإنجاز العظيم كله .

ويبدو الظواهرى وكأنه كان من السياسيين الذين يكتفون من المبادئ العامة للمذاهب السياسية بالولاء للحاكم والإخلاص للنظام فحسب ، ولهذا فإنه عاش ومات دون أن يقحم نفسه فى خصومة حزبية، أو فى صداقة حزبية كذلك ، وكان يرى نفسه أبعد الناس عن هذا كله ، وكان فى هذا البعد والتباعد حريصاً أيضاً على أن يبتعد دون أن يشير إلى أنه مبتعد . كان يعيش ويمارس نشاطه ويتخذ قراراته وكأن هذه الحياة الحزبية المضطربة من حوله شىء لا وجود له ، أو قل إنه كان يتعامل معها كأنها والعدم سواء ، كما يقول القضاة الكبار فى أحكامهم القانونية .

* * *

لم يكن الشيخ الظواهرى حفيماً بالرأى العام، وكانت ثقته فى نفسه وفى توجهاته تهيئ له أن التزامه بما يراه حقاً كفيل له بأن ينال رضا الرأى العام، ولو بعد حين ، حتى لو أن الظواهر لم تكن لتدله على ذلك ، ولهذا فإنه كان يمضى خطوات واسعة فى سبيل ما يراه صواباً معتمداً على ما يعتقد أنه الصواب نفسه فحسب ، ولم يكن يشغل باله بأن يحظى برضا الرأى العام أو أن يحظى بسخطه .

وقد مارس الشيخ الظواهرى - كما سنرى فى هذا الكتاب - أدواراً سياسية ودبلوماسية فى غاية الأهمية والحيوية ، لكنه مارسها من قبيل الإحساس بمسئولته تجاه دينه وتجاه وطنه أو مليكه ، كذلك مارس الشيخ الظواهرى سياسات إنشائية وحضارية فى غاية الأهمية والحيوية والنجاح ، لكنه أيضا مارسها من قبيل الإحساس العميق بمسئولته تجاه وطنه ومعهد .

وفى كل الأحوال ، فإن قراءة تاريخ الشيخ محمد الأحمدي الظواهرى تدلنا على كثير من جوانب الحياة العلمية والفكرية والحضارية فى مصر الحديثة ، كما تدلنا على مدى انتصار مؤسسة العلم الأزهرية لجوهر العلم أيّما ما كانت النظم التعليمية التى أخذت بها المؤسسة الأزهرية عاماً بعد عام ، وعقدًا بعد آخر .

ومع أن هذه الحياة فى مجملها تبدو وكأنها حياة طبيعية روتينية خالية من لمحات التمرد أو التوهج ، إلا أن واقع الأمر يدلنا على أنها لم تكن كذلك إذا ما نظرنا إلى الظروف المحيطة بها بقدر من التأمل ، ذلك أن الظواهرى عمد فى كثير من المواضع إلى اختيار بدائل أبعد منالاً من أخرى كانت متاحة أمامه ، كما أنه فى مواقف أخرى من حياته أثر أن يمضى فى طرق أقل جاذبية له مع مقدرته على ما هو أكثر جاذبية وأشد بريقاً ، ولعل هذا مما يدلنا على حقيقة أن هذا الرجل كان ميسراً لما خلق له ، وأنه وهو سليل سلالة شيوخ أزهريين متصوفين كان يدرك ما له و ما عليه دون أن يعتبر نفسه فرداً واحداً ، أو فرداً متفرداً ، وإنما هو يعتبر نفسه منذ مرحلة مبكرة أخصاً أكبر مسئولاً عن إخوة آخرين حتى من دون أن يطلبوا إليه أن يتولى هذه المسئولية .

* * *

هكذا كان إحساس الظواهرى على نحو ما نلمحه من مواقفه المتكررة فى حياته ، على أننا مع هذا نستطيع أن نلمح بكل وضوح ثقة شديدة فى النفس منذ مرحلة مبكرة من حياة هذا الرجل ، وقد جعلته هذه الثقة موضع عناية نفسه بنفسه ، فإذا هو يأخذ هذه النفس بما ينبغى لها أن تؤخذ به من جد واجتهاد تقليديين وغير تقليديين فى سبيل الكمال أو الاكتمال .

وبالإضافة إلى هذا كله ، نستطيع أن نلمح أن «القواعد التراتبية» التى كان يؤخذ بها فى هذا العهد الخالى من التعقيد قد هيات للرجل الفرصة فى أن يدرك من الطموح ما لم يصبح مهيناً لأنداد له فى أجيال تالية له ، ونحن نرى فى سيرة الرجل أن كادر الوظائف كان لا يزال على بكارته الأولى ، بحيث إن الشيخ خطا نحو مشيخة الأزهر خطوتين فقط ، الأولى : أن يصبح وهو العالم المتميز شيخاً للجامع الأحمدى ، والثانية : أن يصبح شيخ الجامع الأحمدى شيخاً للأزهر .

ومع أن الأمور لم تمض على هذا النحو فى سهولة ومباشرة ، إلا أنها لم تخرج عن هذا الوضع أيضاً . . . ومن المدهش أن وصول الأحمدى الظواهرى إلى

مكانة شيخ المعهد الأحمدي في طنطا لم يكن يتطلب منه إلا الشباب (!!)) والتفوق (!!)) على أقرانه في هذا المعهد، كما أن وصوله إلى مشيخة الأزهر لم يكن يتطلب أكثر من ذلك بكثير، وهو أن يكون تفوقه كشيخ للمعهد الأحمدي تفوقاً بارزاً بين أقرانه من شيوخ المعاهد الأخرى.

بل إن العجيب في هذا كله أن الحياة العامة كانت تهيئ لهذه المعاهد الإقليمية مكانة تناطح بها المؤسسة الأزهرية الأم في القاهرة، بل إنها، وهذا هو موطن العظمة، كانت تتيح لها فرصاً لا تتيحها للمؤسسة الأم، بل إنها كانت في النهاية تسمح لها بالتفوق على هذه المؤسسة الأم. . وهو ما لا نجد ولا نستطيع تصوره اليوم. . لا على مستوى الجامعة. . ولا على مستوى الأزهر أيضاً. . ولا على مستوى أى قطاع من قطاعات التنمية والخدمات والبحث والعلم.

وسنجد في حياة الظواهري مزيجاً من الجد والتوفيق، ومزيجاً آخر من الحظ والكفاح، ومزيجاً ثالثاً من الإدارة والمواكبة (!!)) لكننا في كل هذه الأمزجة نحس روحاً فردية لا تخرج عن روح المجتمع، ونحس بنزعة شخصية لا تخرج عن روح المؤسسة ولا عن مجالها في الفكر والنشاط.

* * *

بقي أن أختتم هذه المقدمة بالإشارة إلى وجه المقارنة في ذلك الاستقطاب الذي حدث بين اسمى الشيخ الظوهري والشيخ المراغى منذ عهد الملك فؤاد وطيلة النصف الأول من عهد الملك فاروق.

ومن طرائف السياسة وغرائبها أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذي جعل للوزارة رأياً في تعيين مشايخ الأزهر كان بمثابة السبب الذي عطل ترشيح الظواهري شيخاً للأزهر بعدما أعلن الملك فؤاد رغبته في هذا، وقد بقيت المشيخة شاغرة عشرة شهور، حتى تمكن المتحيزون لاختيار الشيخ المراغى (بمن فيهم الساسة البريطانيون) من فرضه (١٩٢٨)، فلما استقال المراغى في أكتوبر ١٩٢٩ وعين الشيخ الظواهري مكانه ألغى هذا القانون في ١٩٣٠، وأعاد حقوق

الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين . لكن هذا القانون الجديد كان هو الذى حمى المراعى من الإقالة على يد وزارة الأغلبية الوفدية بكل سطوتها ونفوذها . . هكذا انتصر المراعى بما سنه الظواهرى . . على نحو ما انتصر فى الوجدان بالإصلاحات التى أنفذها الظواهرى . . وفى المقابل فإن الظواهرى عندما نفذ إصلاحاته لم يكن يبتعد كثيراً ولا حتى قليلاً عما شرع فيه المراعى وعمل من أجله وخطط له . . وهذه على كل حال سمة المصلحين العظماء ، وقد كان كلا الرجلين من المصلحين العظماء .

وهكذا نفهم أن حظ الشيخ المراعى كان مرتبطاً مع حقوق الوزارة ، وأن حظ الظواهرى كان مرتبطاً مع حقوق الملك ، لكن الأيام تثبت ما هو غريب ، ذلك أنه بعد أن عاد المراعى إلى المشيخة فى ١٩٣٦ واجه قلاقل كبيرة نتيجة اختلافه مع النحاس باشا ، وتصاعدت هذه القلاقل فى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، ولم يحم المراعى من سطوة الوزارة الوفدية إلا تثبت السراى مبدأً أن القانون قد أصبح غير قائم منذ ألغاه الظواهرى فى ١٩٣٠ ، وهكذا صب تصرف الظواهرى فى مصلحة المراعى ، ولو أخذ (فى ١٩٤٢) برأى الوزارة الوفدية (المبكر فى ١٩٢٨) لأخرج المراعى من المشيخة بسهولة .

* * *

ويبقى سؤال مهم يطرحه التفكير الجدلى : هل كان للمراعى دور فى الاعتراف بقانون ١٩٢٧؟ نعم . . وقد كان هذا هو السبب فى خروج المراعى نفسه فى ١٩٢٩ ، وهو ما أشار به رئيس الديوان نسيم باشا على المراعى فاستقال .

* * *